

Distr.: General
19 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والثلاثون

٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19704(A)



* 1 8 1 9 7 0 4 *

وصف المنهجية

١- أُعد تقرير جمهورية مقدونيا، في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وفقاً للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والمبادئ التوجيهية العامة بشأن إعداد التقارير في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد أُخذت في الاعتبار، في صياغة هذا التقرير، التوصيات التي وردت في أثناء الاستعراض الذي جرى في إطار جولة الاستعراض الثانية. وقدمت جمهورية مقدونيا تقريرها الوطني الثاني في إطار الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وعرضته في أثناء الدورة الثامنة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. واعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير الاستعراض الدوري الشامل في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢- وأسفر التقرير المذكور عن ١٠٤ توصيات، قُبلت منها ٩٨ توصية قبولاً كاملاً، و ٤ توصيات قبولاً جزئياً، ولم تُقبل توصيتان بشأن الإشارة صراحة إلى الميل الجنسي بوصفه سبباً للتمييز.

٣- وأعد فريق الخبراء، التابع للهيئة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان^(١)، التقرير الثالث للاستعراض الدوري الشامل. والهيئة هي الآلية الوطنية للإبلاغ، وتعمل أيضاً على تنفيذ توصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. وقد عملت الهيئة وفريق خبراءها على تنفيذ التوصيات الصادرة عن جولة الاستعراض الثانية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نُظمت حلقة عمل مع ممثلي المؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤- وعُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ مشاورات إعلامية أولية مع منظمات المجتمع المدني، وقبل تقديم التقرير إلى الحكومة للموافقة عليه أُجريت مشاورات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني عن مضمون التقرير.

أولاً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٥- في الفترة التي أعقبت الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، عاشت جمهورية مقدونيا أزمة سياسية ومؤسسية استمرت عدة سنوات، وبرزت فيها تحديات خطيرة وتداعيات في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. وبغية التغلب على هذه الأزمة الحادة، والتعجيل بالإصلاحات الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لبدء المحادثات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، اعتمدت الحكومة المشكّلة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ مجموعة إصلاحات باسم الخطة ٣-٦-٩ التي حددت المجالات ذات الأولوية الملحة لانتخاذ إجراءات بشأنها، وحددت أنشطة الإصلاح في مجالات نظام العدالة، والإدارة العامة، والأمن والاستخبارات، وتحسين المشهد الإعلامي، وما إلى ذلك^(٢).

الإطار التشريعي والاستراتيجي

٦- اعتمدت الحكومة، من أجل إرساء نظام عدالة يتسم بالاستقلالية والحياد والمهنية والكفاءة، استراتيجية جديدة لإصلاح نظام العدالة تشمل الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢. وتُعدّ هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق للعمل على إجراء إصلاحات في نظام العدالة، وكذلك من أجل استعادة ثقة الجمهور في المؤسسات، وضمان الأمن القانوني، وحماية الحقوق الفردية وحرريات المواطنين وإيجاد تصور حقيقي لحرية الجهاز القضائي. وفي هذا السياق، اعتمدت القوانين التالية: قانون إلغاء قانون مجلس إثبات الوقائع وإقامة الدعاوى لتحديد المسؤولية التأديبية للقضاة؛ والقانون المعدل للقانون المتعلق بالمجلس القضائي، تمشيا مع التوصيات الواردة من المؤسسات الدولية، والتي أنيط بموجبها اختصاص الإجراءات التأديبية مرة أخرى بالمجلس القضائي؛ والقانون المعدل لقانون المحاكم؛ والقانون المعدل لقانون حماية المبلغين عن المخالفات لكفالة حمايتهم حمايةً أفضل وأكثر كفاءة.

٧- وقد استند إصلاح أجهزة الأمن والاستخبارات ونظام مراقبة الاتصالات أيضاً إلى مجموعة من القوانين ذات الصلة. وأنشئت وكالة تقنية تنفيذية لضمان وجود مؤسسة مستقلة من شأنها أن تساعد في التغلب على أوجه القصور في نظام مراقبة الاتصالات.

٨- واعتمد أو بدأ تنفيذ عدد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية الأخرى، مثل خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين ٢٠١٨-٢٠٢٠، والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز على أساس الانتماء الإثني والسن والإعاقة العقلية أو الجسدية ونوع الجنس، والاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز ٢٠١٦-٢٠٢٠، والخطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين ٢٠١٣-٢٠٢٠، وخطة العمل الوطنية ٢٠١٥-٢٠٢٠ لتنفيذ قانون الحماية من التمييز ومنعه، والتي تُدفع تكاليف تنفيذها من ميزانية الدولة (التوصية رقم ٧).

ثانياً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن جولة الاستعراض الدوري الثانية

الالتزامات الدولية^(٣)

٩- بُذل المزيد من الجهود لمواءمة الإطار المعياري والمؤسسي الوطني مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ولا تزال جمهورية مقدونيا تتعاون تعاوناً وثيقاً مع هيئات المعاهدات المنشأة بموجب مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة أو مجلس أوروبا، مع اتباع وتنفيذ توصياتها.

١٠- وجرى التصديق على تعديلات كمبالا لنظام روما الأساسي في ١ آذار/مارس ٢٠١٦^(٤). وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، جرت مواءمة تعريف العدوان في المادة ٤٠٣-ب من القانون الجنائي مع تعريف العدوان بموجب تعديلات كمبالا.

١١- وجرى التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتها (اتفاقية اسطنبول) في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وهي تتوخى اعتماد قانون خاص لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس.

١٢- وفيما يتعلق بالصكوك الأخرى لحقوق الإنسان، التي وقعتها جمهورية مقدونيا، والتي وردت الإشارة إليها صراحة في توصيات الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، تُدرس إمكانيات التصديق عليها، وهو ما يشمل أيضاً تحليلاً مفصلاً للإطار القانوني المحلي ذي الصلة.

المؤسسات المستقلة^(٥)

١٣- في ٢٠١٦، اعتمدت التعديلات على القانون المتعلق بأمين المظالم لجعل هذه المؤسسة تستوفي معايير مؤسسة وطنية تتمتع بالمركز "ألف".

١٤- والتعديلات المذكورة مفيدة في تحقيق ما يلي:

- جرت مواءمة القانون مع مبادئ باريس عن طريق تعزيز حقوق الإنسان، واتباع نهج تعددي في التعيين في المناصب الإدارية في المؤسسة والاستقلال المالي لمكتب أمين المظالم؛
- أُدرج عنصر الوقاية الذي يكمل الحماية الخاصة لحقوق الطفل؛
- جرت مواءمة أحكام القانون مع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، الأمر الذي سيشجع زيادة توحيد اختصاصات أمين المظالم بوصفه الآلية الوقائية الوطنية؛
- أُدرج التزام بأن يتضمن التقرير السنوي لأمين المظالم توصيات للتغلب على أوجه القصور المحددة. وعلاوة على ذلك، فإن على الجمعية والحكومة أيضاً مسؤولية العمل بناء على توصيات أمين المظالم، وتقديم تقرير عن التدابير المحددة المتخذة حيالها؛
- جرى توسيع نطاق اختصاص أمين المظالم بسلطة تقديم الطلبات إلى لجنة الاستقصاء الدائمة لحماية حقوق المواطنين وحررياتهم التابعة لجمعية جمهورية مقدونيا، لبحث حالات انتهاك الحقوق الدستورية والمقررة قانوناً واتخاذ التدابير ذات الصلة. واللجنة المعنية بحماية حقوق الإنسان والحرريات ملزمة الآن بالنظر في طلبات أمين المظالم لبحث حالات انتهاك الحقوق الدستورية والمقررة قانوناً، ثم تقديم تقرير إلى الجمعية التي من واجبها بدورها تحديد التدابير ذات الصلة التي يتعين اتخاذها؛

أنشئت آلية إضافية تمكن من تنفيذ التدابير المقترحة في التقارير الخاصة الصادرة عن أمين المظالم بشأن العوائق التي تحول دون أداء مكتب أمين المظالم عمله أداءً جيداً، وإزاء تجاهل الطلبات أو المقترحات أو الآراء أو التوصيات أو المبادئ التوجيهية الصادرة عن المكتب وعدم تنفيذها.

١٥- وأيدت الجمعية في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ وثائق التشريعات الفرعية العامة المتعلقة بتنظيم الوظائف في مكتب أمين المظالم. ومن ثم، وافقت وزارة المالية على تقديم الأموال لسبع (٧) وظائف جديدة بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي بداية عام ٢٠١٨، اعتمدت الأموال اللازمة

ل ٣ وظائف إضافية في عام ٢٠١٨، ويعني ذلك اعتماد الأموال اللازمة ل ١٠ وظائف جديدة في مكتب أمين المظالم.

١٦- وفي إطار ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨ زادت الأموال المخصصة لتشغيل مكتب أمين المظالم بنسبة ٤,٢ في المائة مقارنة بالأموال المخصصة في عام ٢٠١٧.

١٧- وفي عام ٢٠١٧، منح مجلس إدارة وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي أمين المظالم مركز مراقب.

١٨- وقد بدأت إجراءات الجمعية لاعتماد القانون الجديد لمنع التمييز والحماية منه. ويتوخى مشروع القانون إضفاء الطابع المهني على لجنة الحماية من التمييز، وتعزيز أدائها، وإنشاء الخدمات المهنية لمساعدة اللجنة. وتوجد مخصصات لتمويل أعمال اللجنة، لضمان قدر أكبر من استقلالها المالي.

سيادة القانون وإصلاح نظام العدالة^(٦)

١٩- اعتمدت الحكومة، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استراتيجية الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ لإصلاح النظام القضائي، وكذلك خطة عمل لتنفيذها. وصيغت الاستراتيجية بعد عملية تشاورية واسعة النطاق. وتعرض الاستراتيجية مبادئ توجيهية، وتحدد الأنشطة الرامية إلى تحسين النظام القضائي عن طريق التغلب على أوجه القصور المعيارية والمؤسسية. وهذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق تتبعها الحكومة من أجل أن تمارس صلاحياتها في هذا المجال، وهي تضمن استيفاء جميع الشروط المسبقة اللازمة من أجل الاستقلال والحياد والكفاءة والجودة والشفافية في نظام العدالة، التي من شأنها أن تحمي الحقوق والحريات الفردية للمواطنين، وتحمي في الوقت نفسه المصلحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تتوخى الاستراتيجية تهيئة الظروف القانونية والمناخ اللازم للتطبيق الفعلي لمبدأ المساواة في عمل مؤسسات نظام العدالة.

٢٠- وبغية رصد تنفيذ الاستراتيجية، أنشئ مجلس لهذا الغرض برئاسة رئيس الوزراء، ويضم ممثلين لجميع مؤسسات نظام العدالة، والهيئات الحكومية، والأوساط الأكاديمية، التي تشارك جميعها في أنشطة الإصلاح في هذا القطاع.

٢١- واعتمدت جمعية جمهورية مقدونيا التعديلات التي أدخلت على قانون المحاكم وعلى قانون المجلس القضائي، والتي تشمل حلولاً للنهوض باستقلال السلطة القضائية. ومن المتوخى أن تتضمن قرارات انتخاب القضاة المبررات وأن تكون متاحة للجمهور.

٢٢- وعلاوة على ذلك، فإن قانون المحاكم يعيد تحديد أسباب فصل القضاة والعقوبات التأديبية، ويستحدث الإشراف الإجباري المنتظم من قبل وزارة العدل على الاستخدام الإلزامي من جانب جميع المحاكم لنظام معلومات المحاكم لإدارة القضايا آلياً^(٧). ويتولى الإشراف لجنة إشراف مهنية في وزارة العدل. ويعيد قانون المجلس القضائي تحديد نظام تقييم عمل القضاة، بزيادة التركيز على نوعية العمل، بدلاً من التركيز على كمية القضايا، تماشياً مع الملاحظات التي أبدتها المجلس التنفيذي. وينص هذا القانون على أن القضاة أو المدعين العامين الذين يشغلون وظائفهم في وقت نشر المنافسة لا يجوز انتخابهم أعضاء في المجلس القضائي من صفوف

الأعضاء الذين تنتخبهم الجمعية ومن صفوف القضاة والمدعين العامين المنتخبين بناء على اقتراح رئيس جمهورية مقدونيا.

٢٣- وفي سياق الشفافية، يوجد نظام شامل لنشر الأحكام على شبكة الإنترنت. وقد بدأت هذه العملية مع التشغيل الكامل لبوابة الإنترنت المركزية الجديدة www.sud.mk، التي تشمل المجلس القضائي وجميع المحاكم الـ ٣٤ في جمهورية مقدونيا.

٢٤- وستُعزَّز شفافية الجهاز القضائي باستكمال نظام لجمع ومعالجة وتحليل الإحصاءات بشأن عمل المحاكم ومكاتب المدعي العام.

٢٥- ومن الأولويات الأخرى لتحقيق قدر أكبر من الشفافية تصميم شكل موحد للتقارير السنوية عن عمل المحاكم والمجلس القضائي والمحكمة العليا. وسيكون شكل التقرير موحداً أيضاً لمكاتب المدعي العام ومكتب المدعي العام لجمهورية مقدونيا ومجلس المدعين العامين.

٢٦- وأنشئ مجلس وسائط الإعلام القضائي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بهدف تحسين الاتصال بين القضاة والصحفيين، أي مع عامة الجمهور.

٢٧- وتشكّل طريقة تعيين القضاة جزءاً هاماً من عملية تعزيز استقلالية السلطة القضائية. وتهدف الإصلاحات في هذا المجال إلى وضع قواعد صارمة جديدة إضافية تحكم الاحترام المستمر لقوائم الترتيب التي أعدتها أكاديمية تدريب القضاة والمدعين العامين. وفي الانتخابات، أي تعيين القضاة والمدعين العامين، سيُراعى الجدول الزمني لتقديم الأكاديمية القوائم مراعاة كاملة. والحق التقديري القائم للمجلس القضائي وللمجلس المدعين العامين في عدم انتخاب مرشحين من قوائم خريجي الأكاديمية، سيكون محدوداً بتوخي معايير قانونية محددة لاعتماد مثل هذا القرار.

٢٨- وفي هذا السياق، تعتبر الدورات التدريبية التي تقدمها الأكاديمية لتدريب القضاة والمدعين العامين في غاية الأهمية. وفي عام ٢٠١٧ قدمت الأكاديمية ٢٠١ دورة تدريبية، بلغ إجمالي عدد المستفيدين منها ٥٦٤ ٤ مشاركاً. وكانت ٢٦ دورة من هذه الدورات التدريبية في مجال الخدمات الفنية لمساعدة القضاة والمدعين العامين، وشملت ٦٨٧ مشاركاً. وحتى أيار/مايو ٢٠١٨، قدمت الأكاديمية ٨٦ دورة تدريبية، ١٠ منها للخدمات الفنية لمساعدة القضاة والمدعين العامين.

٢٩- ويتابع المجلس القضائي باستمرار عمل المحاكم فيما يخص القضايا التي لم يُبت فيها منذ أكثر من ٣ سنوات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغ عدد القضايا المتراكمة ١٠ ٠١٩ قضية، بينما بلغ ٣ ٨٦٥ قضية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الأمر الذي يعني أن الانخفاض في عدد القضايا بلغ ٦ ١٥٤ قضية، أي بنسبة ٦١,٤٢ في المائة.

٣٠- ويتولى المجلس القضائي بانتظام معالجة الإحصاءات الواردة من المحاكم مستخدماً اثنين من المؤشرات هما: معدل القضايا التي حُفظت ملفاتها، والوقت اللازم للنظر في القضايا وحفظ ملفاتها. وفي بداية عام ٢٠١٧، كانت أمام المحاكم ٢٠٥ ١٢٣ قضايا لم تبت فيها بعد، في حين سُجلت ٤٨٢ ٥٠٠ قضية خلال السنة نفسها. ومن ثم، بلغ العدد الإجمالي للقضايا التي يُنظر فيها ٦٠٥ ٧٠٥ قضايا، من بينها ٥٠٦ ٣٣٠ قضية حُفظت ملفاتها. وفي نهاية

عام ٢٠١٧، كانت هناك ٣٧٥ ٩٩ قضية لم يُت فيها. وبلغ متوسط معدل الكفاءة ١٠٤,٩٤ في المائة. وكان متوسط المدة لحفظ ملف القضية ٧١,٦٤ يوماً.

٣١- وتعدّ الوساطة عنصراً هاماً في عملية زيادة كفاءة الجهاز القضائي. ومن أجل المضي في تعزيز الوساطة، ستبذل الجهود لتشجيع السلطات العامة على تطبيق آليات الوساطة لتسوية المنازعات فيما بينها، وفي الوقت نفسه تعزيز الفوائد الناتجة عن تسوية القضايا بهذه الطريقة.

٣٢- وتحترم المحاكم بالكامل حقوق الأشخاص الذين توجد دعاوى ضدهم تنظر فيها المحاكم. وترصد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية باستمرار بعض الإجراءات القضائية المحددة جداً، ولم تبد أي ملاحظات بشأن أي انتهاك محتمل لبعض حقوق المدعى عليهم في قضايا جنائية.

٣٣- وفي سياق الاحتجاز السابق للمحاكمة، يجري تنفيذ الأنشطة على عدة مستويات. أولاً، يجري تنظيم دورات تدريبية شاملة للقضاة والمدعين العامين، مع التركيز بشكل خاص على السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وثانياً، هناك التزام قوي بالاستمرار في تطبيق الأحكام القانونية ذات الصلة في إصدار أمر الاحتجاز السابق للمحاكمة. وعلى الصعيد المعياري، صيغت تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، الأمر الذي من شأنه أن يوضح بمزيد من التفصيل مسألة الاحتجاز السابق للمحاكمة من أجل تجنب التجاوزات المحتملة في تطبيقه عملياً.

نظام السجون^(٨)

٣٤- سعياً إلى استحداث نظام أكثر كفاءة لإدارة السجون في إطار مشروع تعزيز حماية حقوق الإنسان للمحتجزين والمحكوم عليهم، أُعد مشروع الحلول التشريعية التي تركز على تعزيز المعايير المتعلقة بتعيين ومهنية محافضي السجون والمرافق التعليمية - الإصلاحية، فضلاً عن موظفي مديرية تنفيذ العقوبات. وسيُدرج مشروع الحلول التشريعية في القانون الجديد المتعلق بتنفيذ العقوبات، الذي دخل مراحل الصياغة النهائية.

٣٥- وعلاوة على ذلك، نُظمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، دورة تدريبية استمرت ٤ أيام للموظفين الإداريين في مديرية تنفيذ العقوبات والسجون والمرافق التعليمية-الإصلاحية. وقدمت الدورة التدريبية خبراء استشاريون دوليون ووظفهم مجلس أوروبا.

٣٦- وعملاً بالالتزامات الاستراتيجية للحكومة، يجري الاضطلاع بالأنشطة على مختلف المستويات لمعالجة مسألة اكتظاظ السجون: بناء سجون ومرافق تربوية - إصلاحية جديدة وتوسعة القائمة منها، فضلاً عن وضع نظام مستدام لمراقبة السلوك بغية اعتماد تدابير بديلة للعقوبة داخل المجتمع المحلي.

٣٧- ويجري تنفيذ مشروع إعادة بناء السجون بدعم مالي من مصرف التنمية لمجلس أوروبا.

٣٨- أما الأنشطة الرامية إلى إنشاء دائرة مراقبة السلوك فهي متوخاة في إطار استراتيجية تطوير الدائرة. وأنشطة تنفيذ الاستراتيجية جارية على قدم وساق.

٣٩- ولضمان الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير نظام السجون، والاستراتيجية المتعلقة بإنشاء دائرة المراقبة، في إطار برنامج عمل الرابطة لعام ٢٠١٤، أقر مشروع توأمة لتعزيز نظام السجون ودائرة المراقبة^(٩).

٤٠- واعتمد قانون العفو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد أدى تطبيق هذا القانون إلى خفض كبير في معدل اكتظاظ نظام السجون المقدونية. وشمل العفو ١٣٦ ٢ من المدانين، منهم ٥٧٦ مداناً حصلوا على العفو الكامل، في حين حُفِضت مدة العقوبة لـ ١٥٦٠ ١ مداناً بنسبة ٣٠ في المائة.

٤١- وفي سياق التغلب على مشكلة العنف في السجون، في إطار مشروع تعزيز حماية حقوق الإنسان للمحتجزين والمحكوم عليهم، أعد برنامج محدد لمعاملة المجرمين العنيفين، وذلك بمساعدة خبراء استشاريين دوليين. كما نُظمت دورة تدريبية للمدرّبين لتنفيذ برنامج المعاملة المحدد هذا. وحصل ٧ موظفين من إدارات إعادة التكييف الاجتماعي في السجون على التدريب ليكونوا مدرّبين في برنامج معاملة المجرمين العنيفين. ونُظمت دورات تدريبية متسلسلة لبقية موظفي السجن، استفاد منها ١٦٨ موظفاً^(١٠).

٤٢- وهناك عدد كبير من التدابير والأنشطة المضطلع بها لتحسين الحصول على الرعاية الصحية في السجون، فضلاً عن الأنشطة الرامية إلى التطبيق العملي للقانون المعدّل لقانون تنفيذ العقوبات، الذي ينص على أن العاملين في مجال الرعاية الصحية في السجون سيصبحون جزءاً من الموظفين العاملين في مؤسسات الرعاية الصحية العامة التي تقدم الرعاية الصحية الأولية في المنطقة التي تقع فيها السجون المعنية، أي أنهم سيكونون ضمن اختصاصات هذه المؤسسات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصبح ٣ من العاملين في مجال الرعاية الصحية في سجن إيدريزوفو و٣ من نظرائهم من سجن سكوبيه جزءاً من مؤسسات الرعاية الصحية العامة. ويجري العمل على نقل موظفي الرعاية الصحية الآخرين إلى مؤسسات الرعاية الصحية العامة.

٤٣- ومن أجل إرساء عملية تعليمية منظمة في السجون والمرافق التعليمية - الإصلاحية، وُضعت استراتيجية لعملية تعليمية منظمة في السجون والمرافق التعليمية - الإصلاحية.

٤٤- وفيما يتعلق بتحسين الوصول إلى الأنشطة الترفيهية، أُجري أولاً تقييم لإمكانيات تنظيم الألعاب الرياضية والأنشطة الترفيهية الأخرى في كل مؤسسة. ويجري حالياً تنفيذ الأنشطة وفقاً للتقييم.

٤٥- وفي إطار الخطة السنوية لعام ٢٠١٧ لتدريب الموظفين في السجون والمرافق التعليمية - الإصلاحية، نُظمت دورات تدريبية عديدة، في مركز التدريب في مديرية تنفيذ العقوبات، لموظفي السجون والمرافق التعليمية - الإصلاحية بشأن مختلف المواضيع، بما في ذلك "المعايير الدولية والوطنية في مجال تنفيذ العقوبات ومراعاة حقوق الإنسان في السجون". وشمل التدريب ما مجموعه ٢٢١ شخصاً من العاملين في قطاعات إعادة التهيئة الاجتماعية وأفراد شرطة السجون.

اتفاق أوهريد الإطاري^(١١)

٤٦- من الأولويات الاستراتيجية لحكومة جمهورية مقدونيا التنفيذ الكامل لاتفاق أوهريد الإطاري، وبناء دولة مدنية، وتحقيق التماسك الإثني القائم على مبادئ التسامح والاحترام

المتبادلين. والهدف هو إنشاء مجتمع متعدد الثقافات مع زيادة التواصل بين الثقافات وتعزيز روح الاحترام والتعددية الثقافية. ويجري اتخاذ تدابير للحد من الاختلافات الإثنية والاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات المحلية في إطار المشاريع الهادفة إلى تحقيق التكامل.

٤٧- وقد اكتمل استعراض اتفاق أوهريد الإطاري وأنجز أيضاً تحليل التماسك الاجتماعي، بوصفه جزءاً من المرحلة الثانية من تنفيذ الاتفاق الإطاري، الذي اضطلع به بناء على قرار من الحكومة. وأدارت العملية أمانة تنفيذ الاتفاق الإطاري، بالتعاون مع مؤسسات دولية وهيئات حكومية وقطاع المنظمات غير الحكومية. كما نُظمت مناقشات عامة بشأن جميع فصول التحليل. وحولت بعض الاستنتاجات إلى مشاريع قوانين، مثل القانون المتعلق باستخدام اللغات، الذي يدعو إلى استخدام اللغة التي يتكلمها أكثر من ٢٠ في المائة من المواطنين في جمهورية مقدونيا وفي وحدات الحكم الذاتي المحلي. ويتوخى القانون أيضاً إنشاء وكالة لتطبيق اللغة التي يتكلمها ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من مواطني جمهورية مقدونيا، ومفتشية لاستخدام اللغات^(١٢).

٤٨- وإحدى الأولويات الرئيسية للحكومة فيما يتعلق باتفاق أوهريد الإطاري هي تطبيقه في النظام التعليمي (انظر الفصل الخاص بـ "التعليم").

الروما^(١٣)

٤٩- اعتُمدت استراتيجية الروما للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ في عام ٢٠١٤. وتغطي الاستراتيجية العديد من المجالات ذات الأولوية، التي وُضعت لها أيضاً خطط عمل: فرص العمل والتعليم والسكن والرعاية الصحية وتعزيز وضع نساء الروما في المجتمع. وشُكلت هيئات تنسيق محلية في ١٢ بلدية لتنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار استراتيجية إدماج الروما^(١٤). وأعدت خطط عمل محلية وُضعت في صيغتها النهائية في ١٢ بلدية.

٥٠- وفيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى تحسين الإدماج الاجتماعي للروما، يستمر تنفيذ العديد من الأنشطة في جميع المجالات في إطار استراتيجية الروما للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

٥١- وما برحت وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، بالتعاون مع صندوق تعليم الروما، تنفذ مشروع "إدماج أطفال الروما في المؤسسات العامة التابعة للبلديات - رياض الأطفال" منذ أحد عشر عاماً.

٥٢- والعدد الإجمالي للأطفال المسجلين في رياض الأطفال في السنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨ بلغ ٥٢١ ٣٤ من بينهم ٧١٨ طفلاً من الروما، أي ما نسبته ٢,٠٧ في المائة. وبلغ العدد الإجمالي للأطفال المسجلين خارج المشروع (حيث يتحمل الآباء شخصياً تكلفة التحاق الأطفال برياض الأطفال) ٢٠٤ أطفال.

٥٣- وفي إطار هذا المشروع، وُظف ١٩ من مقدمي خدمات رعاية الأطفال من الروما على أساس دائم، وهي يشكلون بالفعل جزءاً من الموظفين في مؤسسات ما قبل المدرسة.

٥٤- وفي الوقت الحاضر، يوجد ١٢ مركزاً إعلامياً للروما في ١٢ بلدية، يعمل بها ١٦ موظفاً.

٥٥ - وبدأ تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة وتمكين الروما في شباط/فبراير ٢٠١٨^(١٥). ومن المقرر تنفيذ المشروع في ٣ سنوات. وبدأ التنفيذ الرسمي لهذا المشروع في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، بالتوقيع على مذكرة تعاون بين وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، ومجلس أوروبا و ١٢ بلدية ستدرج في البرنامج.

٥٦ - ومنذ عام ٢٠١١، تنفذ وزارة الصحة مشروع وسطاء صحة الروما. والهدف من المشروع هو تحسين صحة أفراد الروما وفرص حصولهم على الرعاية الصحية عن طريق إشراك وسطاء صحة الروما بوصفهم حلقة وصل في نظام إقامة اتصالات أفضل بين مجتمع الروما ونظام الرعاية الصحية^(١٦).

٥٧ - وامتثالاً لقانون الرعاية الصحية، تعتمد الحكومة كل سنة برنامجاً سنوياً للرعاية الصحية الفعالة للأمهات والأطفال^(١٧). ومن أهداف البرنامج المحددة ما يلي:

- الارتقاء بمستوى الوعي والتعليم وسط السكان بشأن أنماط الحياة الصحية والسلوك الصحي السليم في مراحل ما قبل الحمل وما قبل الولادة وما بعد الولادة وفي فترة الرضاعة الطبيعية، مع التركيز على الفئات الضعيفة من النساء (نساء الروما والنساء الريفيات والمراهقات)؛
- تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والمساواة في فرص الحصول عليها، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة من النساء.

٥٨ - وفي إطار البرنامج السنوي للمشاركة عند الحصول على الرعاية الصحية لأمراض معينة للمواطنين والرعاية الصحية للنفساوات والرضع، تُقدم الأموال لتغطية تكاليف خدمات الرعاية الصحية المرتبطة بالحمل على جميع مستويات النظام الصحي. وفي إطار نفس البرنامج، تحصل النساء على رعاية الولادة مجاناً (بعملية جراحية أو بغيرها) في مراكز الولادة في البلد.

٥٩ - ويتوخى برنامج الكشف المبكر عن الأمراض الخبيثة أنشطة من أجل الكشف المبكر عن أمراض الأجهزة التناسلية للنساء (سرطان عنق الرحم) والوقاية منها والفحص الاستكشافي لسرطان الثدي.

٦٠ - وفي المراكز الصحية العامة توجد مراكز إساءة المشورة الصحية الجنسية والإنجابية، حيث يحصل أي شاب/شابة على المشورة المتعلقة بالصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل.

٦١ - وفي مراكز إساءة المشورة المعروفة باسم "أود أن أعرف" في شوتو أوريزاري في سكوبيه، التي أنشئت بالتعاون مع منظمة "HERA" غير الحكومية، يحصل الشاب/الشابة على المشورة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية ووسائل منع الحمل والفحوص المتعلقة بأمراض النساء مجاناً.

٦٢ - وفي مجال الصحة، تحدد استراتيجية الروما الهدف الاستراتيجي التالي: زيادة العمر المتوقع وسط الروما بحلول ٢٠٢٠. كما أعدت خطة العمل الصحية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتتضمن تدابير وأنشطة ترمي إلى تحسين إمكانية حصول الروما على خدمات صحية وقائية وعلاجية متكاملة وذات جودة، وعلى الوقاية من المخاطر والأمراض المتصلة بمعدل الوفيات وسط الروما، ومنع التمييز ضدهم في الحصول على الخدمات الصحية.

٦٣- وفيما يتعلق بإجراءات تسجيل الأشخاص الذين لم يُدرجوا في سجل المواليد، نشرت إدارة السجل المدني، بالتنسيق مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨، نداءً عاماً لتسجيل الأشخاص الذين لم تُدرج بيانات ولادتهم في سجل المواليد أو الذين لا يملكون شهادة ميلاد أولى، ولجمع البيانات عنهم.

٦٤- ويجري تشكيل أفرقة متنقلة في ٨٠ بلدية، ويضم كل فريق ممثلاً للوحدة الإقليمية المعنية للسجل المدني يعمل منسقاً للفريق المتنقل، وممثلاً لمركز العمل الاجتماعي، وممثلاً للوحدة الإقليمية التابعة لوزارة الداخلية المسؤولة عن عمليات التفتيش، وفي بعض المدن يضم ممثلاً لكل من خدمة الممرضة الزائرة، والمركز الإعلامي للروما، ووسطاء صحة الروما والمنظمات غير الحكومية.

٦٥- وعند تسجيل جميع الأشخاص مجهولي الهوية، يُنشأ لهم سجل خاص، وتعقب ذلك تدابير وأنشطة ترمي إلى حل هذه المشكلة حلاً كاملاً.

اللاجئون والمهاجرون^(١٨)

٦٦- واجهت جمهورية مقدونيا، ولا سيما في فترة أزمة المهاجرين ٢٠١٤-٢٠١٥، تحاهماً متزايداً في عدد الأحداث، وبعضهم من القاصرين غير المصحوبين، أي الأطفال الأجانب الذين لا يصاحبهم أحد الوالدين أو وصي أو قريب لأسباب مختلفة. وإذ أخذت الحكومة في الاعتبار أوجه ضعف هذه الفئة من الأشخاص، فقد اتخذت إجراءات موحدة للقصر غير المصحوبين (الأطفال الأجانب) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وإجراءات موحدة للفئات الضعيفة من الأجانب في ٢٠١٦.

٦٧- ويحدد قانون الحماية الدولية والمؤقتة شروط وإجراءات الحصول على الحق في الحماية الدولية وحقوق ملتمسي اللجوء، ويضع إجراءات بشأن القصر تميّز بين القصر والقصر غير المصحوبين.

٦٨- وفيما يلي حالة طلبات اللجوء المقدمة إلى قطاع اللجوء في جمهورية مقدونيا:

- ٢٠١٤: طلب اللجوء ٢١٣ قاصراً، ٩٩ منهم قَصّر غير مصحوبين. وقد مُنحت قاصر واحد صفة لاجئ معترف به؛
- ٢٠١٥: طلب اللجوء ٤٢٤ قاصراً، ١١٦ منهم قَصّر غير مصحوبين. وقد مُنح قاصران صفة لاجئ معترف به؛
- ٢٠١٦: طلب اللجوء ١٩٤ قاصراً، ٣٧ منهم قَصّر غير مصحوبين. وقد مُنح خمسة أشخاص اللجوء على أساس الحماية الفرعية؛
- ٢٠١٧: طلب اللجوء ٢٨ قاصراً، ١٣ منهم قَصّر غير مصحوبين. وقد مُنح ثلاثة أشخاص اللجوء على أساس الحماية الفرعية؛
- ٢٠١٨: طلب اللجوء ٢١ قاصراً، ليس منهم قَصّر غير مصحوبين.

٦٩- وعند تحليل البيانات المذكورة أعلاه، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن معظم الأشخاص الذين قدموا طلبات للحصول على صفة لاجئ أو على اللجوء في جمهورية مقدونيا كانوا قد

غادروا أراضيها عند اعتماد القرار النهائي، أي أنهم استخدموا هذا الحق من أجل تيسير انتقالهم إلى بعض بلدان أوروبا الغربية.

٧٠- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، اعتمدت الحكومة قراراً لتوفير خدمات الرعاية الصحية المجانية للمهاجرين، كما اعتمدت وزارة الصحة خطة عمل لأنشطة النظام الصحي في حالة زيادة عدد المهاجرين. وتتمثل الأهداف المحددة لخطة العمل في حماية صحة السكان والبيئة، وتنفيذ تدابير وقائية مناسبة للحفاظ على استقرار الحالة الوبائية، وتنسيق التدابير والأنشطة مع الصليب الأحمر وقطاع المنظمات غير الحكومية.

٧١- وتتضمن خطة العمل ٤ سيناريوهات، حسب عدد المهاجرين ومدة مكوثهم.

عدم التمييز/تكافؤ الفرص^(١٩)

٧٢- لا يزال القانون الجديد بشأن منع التمييز والحماية منه بانتظار استكمال الإجراءات البرلمانية. ويتوخى مشروع القانون إضفاء الطابع المهني على لجنة الحماية من التمييز وتعزيز أدائها، بسبل منها توفير خدمة مهنية، كما يتضمن حكماً بشأن طريقة التمويل التي ستسهم في تعزيز استقلالها المالي. ومشروع القانون يوائم تعريف التمييز المباشر وغير المباشر مع المعايير الدولية ويوسع نطاق قائمة أسباب التمييز لتشمل الأسباب المتصلة بالميل الجنسي والهوية الجنسية.

٧٣- ويستمر تنفيذ الأنشطة التي تضمن المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة وفقاً للأنظمة القانونية السارية والتشريعات الثانوية الناشئة عن قانون تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، الذي يحظر التمييز المباشر وغير المباشر. وعملاً بهذا القانون، عُيّن منسقون ونواب منسقين، معنيون بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، في جميع الوزارات من صفوف موظفي الخدمة المدنية^(٢٠).

٧٤- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين ٢٠١٨-٢٠٢٠، التي تحدد الأهداف الاستراتيجية التالية: إنشاء نظام فعال وناجع لتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق آليات تقديم الدعم الفني على الصعيد الوطني والمحلي، ومواءمة المؤشرات لقياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين، والبيانات الإحصائية المصنفة حسب نوع الجنس؛ ورفع مستوى المساواة بين الجنسين في المجالات المواضيعية ذات الأولوية وتعزيز/نشر ثقافة تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة في المعاملة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس.

٧٥- وقدمت جمهورية مقدونيا التقرير الدوري السادس بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أيار/مايو ٢٠١٧، كما سلّمت الردود على الأسئلة الإضافية التي أثيرت عن التقرير في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعُقد الحوار مع اللجنة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

الأشخاص ذوو الإعاقة^(٢١)

٧٦- شكّلت هيئة التنسيق الوطنية الجديدة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيار/مايو ٢٠١٨. وتتألف الهيئة من ١٥ عضواً: ١١ منهم من الوزارات المختصة، واثنان من مكتب رئيس الوزراء، وممثّلان عن منظمات المواطنين للأشخاص ذوي

الإعاقة. وعلاوة على ذلك، أُطلقت في عام ٢٠١٨ مبادرة لإنشاء آلية وطنية لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وستعمل بوصفها جزءاً من مكتب أمين المظالم. وتتألف الآلية من ثلاثة موظفين دائمين في المكتب، وثلاثة ممثلين عن المجتمع المدني، سيجري اختيارهم في إطار إعلان عام وشفاف. وسيولي أمين المظالم اهتماماً خاصاً ليكون من بين أعضاء الآلية أشخاص من ذوي الإعاقة. ومن المتوقع أن توضع هذه المبادرة في صيغتها النهائية بحلول نهاية ٢٠١٨، إذ من المتوقع أن يكتمل حينها الإطار القانوني اللازم، وتصبح هيئة الرصد الجديدة جاهزة للعمل.

٧٧- وتتوخى الاستراتيجية الوطنية المنقحة لإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧ تحويل مؤسسات الحماية الاجتماعية، وتطوير الخدمات المجتمعية، ونقل المستفيدين إلى المجتمع المحلي ومنع الإيداع في مؤسسات الرعاية. وقد التزمت وزارة العمل والسياسة الاجتماعية علناً بأن تخلو مؤسسات الرعاية من الأطفال (حتى سن ١٨) بحلول عام ٢٠١٠، وبإتمام تحويل المعهد الخاص في ديمير كايا. وتحقيقاً لهذه الغاية، كُتفت الجهود المبذولة لحماية حقوق ومصالح الأطفال ذوي الإعاقة الموجودين في مؤسسات الحماية الاجتماعية بإنهاء استخدام هذه المؤسسات وإدماجهم في حياة المجتمعات المحلية. ولغرض إخراج الأطفال ذوي الإعاقة من المؤسسة العامة في معهد ديمير كايا، أُخرج سبعة أطفال من ذوي الإعاقة الذهنية من المؤسسة وهُيئت لهم الإقامة في مساكن مخصصة للمجموعات الصغيرة، حيث يحصلون على الرعاية الدائمة المنظمة في بلدة نيغوتينو وفي قرية تيميانيك القريبة منها.

٧٨- واستناداً إلى قوانين التعليم الابتدائي والثانوي، يُنظم التعليم الابتدائي للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس الابتدائية العامة والخاصة، أو في فصول خاصة في المدارس العامة، في حين يُنظم التعليم الثانوي في المدارس الثانوية العامة والخاصة، وفقاً للمناهج التي يضعها مكتب تطوير التعليم.

٧٩- وتنص تعديلات قانون التعليم الابتدائي لعام ٢٠١٧ على أن تنشئ المدارس فريقياً يحتضن التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس الابتدائية العادية^(٢٢).

٨٠- ويقدم مساعداً للتدريس والتعليم الشخصي الدعم للأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم. وخلال العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، تم توظيف ما مجموعه ١٤٠ مساعداً في ١٨ بلدية من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، هناك ٧٤ مربيةً خاصاً في التعليم الابتدائي و٥٧ مربيةً خاصاً في المدارس الثانوية.

٨١- ومنذ عام ٢٠١٢، تقدم وزارة التعليم والعلوم ٥٠ منحة دراسية للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة كل عام.

٨٢- واعتمد دليل قواعد بشأن عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في كل صف وطريقة وظروف التحاق التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بالمدارس الابتدائية^(٢٣). وعلاوة على ذلك، حُصصت أموال وقُدمت للبلديات كمنح جماعية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٨٣- وتشمل الاستراتيجية التعليمية الشاملة الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥ تدابير لتحسين التعليم الجامع.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية^(٢٤)

٨٤- مثلما ذكر أعلاه، لا يزال القانون الجديد المتعلق بمنع التمييز والحماية منه بانتظار استكمال الإجراءات البرلمانية. ومشروع القانون يوائم تعريف التمييز المباشر وغير المباشر مع المعايير الدولية ويوسّع نطاق قائمة أسباب التمييز لتشمل الأسباب المتصلة بالميل الجنسي والهوية الجنسية.

٨٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وقّعت وزارة الداخلية مذكرة تعاون مع لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان - مركز دعم المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، بهدف التمكين من تحسين التعاون في مجال منع جرائم الكراهية وخطاب الكراهية على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتصدي لها. وحددت المذكرة أشكال وطريقة التعاون بين الوزارة ولجنة هلسنكي لحقوق الإنسان في مجال منع جرائم الكراهية وخطاب الكراهية على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتصدي لها، وتوعية ضباط الشرطة بشأن التعامل مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية.

٨٦- وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، تم تشكيل فريق برلماني مشترك بين الأحزاب يتألف من ١٣ عضواً من أعضاء البرلمان من أجل العمل على النهوض بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية. وسيسعى الفريق إلى النهوض بحقوقهم باستخدام الآليات المتاحة للجمعية الوطنية لجمهورية مقدونيا من أجل بناء مجتمع لا يشكل فيه الميل الجنسي والهوية الجنسية عقبة أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحرياته.

٨٧- وعُقد في سكوبيه في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ المؤتمر السنوي لرابطة المساواة في الحقوق للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في غرب البلقان وتركيا. ونُظّم المؤتمر بالتعاون مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية وبدعم من وزارة الشؤون الخارجية. وفي إطار تلك المناسبة، نُظّم أيضاً جزء وزارى حضره وزراء المنطقة، وقد استضافهم وزير العمل والسياسة الاجتماعية في جمهورية مقدونيا.

العنف ضد النساء والأطفال^(٢٥)

٨٨- تتوخى خطة العمل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية اسطنبول للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ اعتماد قانون جديد/تعديل القانون الساري بشأن الوقاية والحماية من العنف العائلي، والقانون الجنائي، وذلك عن طريق إدراج تعريف للعنف القائم على نوع الجنس وتجريمه بجميع أشكاله^(٢٦): مثل العنف البدني، والتعقب، والتحرش الجنسي، والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والزواج بالإكراه، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والإجهاض القسري والتعقيم.

٨٩- وشهد عام ٢٠١٤ اعتماد أول قانون عام بشأن الوقاية والحماية من العنف العائلي. وفي عام ٢٠١٥، عُدّل القانون لتضمينه أحكاماً بشأن الصلة بين حيازة الأسلحة النارية النظامية ومصادرتها وحالات العنف العائلي المبلغ عنها إلى مراكز الرعاية الاجتماعية.

٩٠- وبدعم من اليونيسف والمفوضية الأوروبية، فضلاً عن مشاركة المنظمات غير الحكومية، اضطلعت وزارة العمل والسياسة الاجتماعية بمجموعة من الأنشطة الرامية إلى حماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، صيغت دراسة شاملة بشأن العنف ضد الأطفال،

تهدف إلى تحديد وتقييم آليات الدولة المعنية بالاستجابة فيما يتعلق بالوقاية من العنف الذي يتعرض له الأطفال في إطار نظام حماية الطفل وتحديده والإبلاغ عنه وإحالة الضحايا وحمايتهم، فضلاً عن تقديم توصيات بشأن تعزيز النظام وتحسين حماية الأطفال الضحايا من جميع أشكال العنف. وتُرعى التوصيات الواردة في هذه الدراسة في عملية وضع السياسات وتخطيط الأنشطة المستقبلية في هذا المجال. كما أُجري تحليل مقارن للتشريعات التي تنظم حماية الأطفال من العنف. وعلاوة على ذلك، وُضع أيضاً نظام لجمع البيانات المتعلقة بهذه المسألة، عن طريق زيادة قدرة المؤسسات على رصد العنف ضد الأطفال.

٩١- وكجزء من هذه الأنشطة، صُممت في عام ٢٠١٧ مؤشرات لرصد حالة الأطفال الضحايا لكي تستخدمه هيئة التنسيق الوطنية لحماية الأطفال من سوء المعاملة والإهمال التي يترأسها وزير العمل والسياسة الاجتماعية. وتهدف المؤشرات إلى وضع نموذج موحد وإجراء لجمع وتحليل الإحصاءات لرصد حالة الأطفال الضحايا. وجمعت البيانات من جميع المؤسسات المعنية وأعدت التقارير ذات الصلة، في حين تجري صياغة التقرير النهائي الذي يوضح الحالة استناداً إلى البيانات التي جمعت (٢٧).

٩٢- وتقيّد المادة ١٦ من قانون الأسرة حق الدخول في رابطة الزوجية، وذلك بتحديد السن التي يُسمح فيها بإبرام عقد زواج صحيح قانوناً. فلا يسمح بالزواج دون الثامنة عشرة. وينص الحكم نفسه على استثناء يمكن بموجبه للمحاكم المختصة، في إجراء غير قضائي، السماح لأشخاص بلغوا سن السادسة عشرة بالزواج إذا رأوا أن هؤلاء الأشخاص قد بلغوا النضج البدني والعقلي اللازم لممارسة الحقوق والالتزامات الزوجية وتحملها، ولا يتم ذلك إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة للرعاية الصحية وبعد التأكد من حصول هؤلاء الأشخاص على مساعدة ومشورة مهنية بهذا الشأن من مركز للرعاية الاجتماعية. وتمشياً مع الإجراءات ذات الصلة فيما يتعلق بالموافقة على دخول قاصرين في رابطة الزوجية، تكون المحاكم ملزمة بالاستماع إلى القصر الذين يتقدمون بطلبات الزواج، ووالديهم، وأولياء أمورهم، والشخص الذي يرغبون في الزواج به.

٩٣- وتقوم مراكز الرعاية الاجتماعية برصد أوضاع الأسر الضعيفة وتتخذ تدابير لمنع الزواج المبكر، وذلك عن طريق تثقيف وتوجيه الآباء والقصر، وكذلك عن طريق تسليط الضوء على تبعات الزيجات المبكرة.

٩٤- كما أن وزارة العمل والسياسة الاجتماعية تضع في الاعتبار المبادئ التوجيهية لاتفاقية اسطنبول، التي تطلب إلى الدول اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف المتمثلة تحديداً في الزيجات القسرية والتعاقدية.

الاتجار بالبشر (٢٨)

٩٥- في بداية عام ٢٠١٧، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية الرابعة لمكافحة الاتجار بالبشر، إلى جانب خطة عمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، وهي تحدد تدابير لتدعيم القدرات المؤسسية، واعتماد التشريعات ذات الصلة، وتكثيف التعاون الدولي، وكذلك تعزيز وقاية الأشخاص المتأثرين بهذه الأنواع من الجرائم.

٩٦- وفي عام ٢٠١٧، وبمساعدة من منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني، عُقدت سلسلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل واجتماعات مائدة مستديرة مكرسة لمسألة الإقرار بوجود ظاهرة "الاتجار بالبشر"، وتحديد وحماية الأطفال الأجانب غير المصحوبين، وحماية الفئات الضعيفة من المهاجرين.

٩٧- وبالإضافة إلى التدريب، أُجري تحليل للمخاطر بهدف زيادة الوعي والقدرات لدى الجهات الفاعلة التابعة للدولة وقطاع المجتمع المدني بشأن المواضيع المتعلقة بالهجرة والإدماج الاجتماعي والإحالة والحماية.

٩٨- وفي عام ٢٠١٨، تم التركيز بشكل رئيسي على تدعيم وتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ولهذا الغاية، أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الوحدة الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. ويتأسس الوحدة الوطنية أحد المدعين العامين المعنيين بقضايا الجريمة المنظمة والفساد وتتألف من موظفين من وزارة الداخلية. وبدأت العمل رسمياً في آذار/مارس ٢٠١٨ ونجحت خلال فترة قصيرة نسبياً في بدء تحقيقات في خمس حالات للاتجار بالبشر.

٩٩- وبغية تعزيز القدرات على تحديد ضحايا الاتجار، شهد عام ٢٠١٨ أيضاً إنشاء فرق متنقلة لتحديد الفئات الضعيفة، بمن في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر.

١٠٠- ومن أجل تلبية الحاجة إلى توفير سبل انتصاف قانونية لضحايا الاتجار بالبشر، نُقح في عام ٢٠١٤ برنامج مساعدة ودعم الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر.

١٠١- وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تلقى ١٧ من المحامين والعاملين في المهن القانونية، وممثلي المنظمات غير الحكومية المسجلين تدريباً لتقديم المعونة القانونية المجانية لضحايا الاتجار بالبشر.

١٠٢- وتمشياً مع المبادرة الأفقية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي/مجلس أوروبا عام ٢٠١٧ لغرب البلقان وتركيا^(٢٩)، أُطلق مشروع يهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمالة. ويركز المشروع على تعزيز قدرات مفتشي العمل، فضلاً عن الجهات الفاعلة الوطنية الأخرى المشاركة في مكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما الأطفال. وأُعد دليل لمفتشي العمل بشأن تحديد ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال في العمالة، وهو يتضمن أحكاماً محددة بشأن الأطفال، وكذلك مؤشرات محددة للأطفال ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال في العمالة. كما تولى مفتشو العمل تدريب المدربين.

١٠٣- وتحدد المادة ٤١٨-د من القانون الجنائي الاتجار بالأطفال كجريمة جنائية منفصلة. وقد أدى تعديل أُدخل على هذه المادة إلى تحديد عقوبة السجن لمدة ٨ سنوات على الأقل لمن تثبت إدانته باستخدام الأطفال في التسول أو استغلالهم لأغراض غير قانونية. كما تنص المادة نفسها على عقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات على الأقل لمرتكبي الجرائم المذكورة أعلاه بحق أطفال دون الرابعة عشرة. وقد أضيفت فقرة رقم ٤ إلى المادة ٤١٨-د لفرض عقوبات أشد على من تثبت إدانتهم بالحصول على خدمات جنسية من أطفال دون الرابعة عشرة، وذلك بزيادة مدة عقوبة السجن لمرتكبي هذه الجريمة إلى ١٢ سنة كحد أدنى.

١٠٤ - ويواصل الفريق الفرعي لمكافحة الاتجار بالأطفال العمل كجزء من اللجنة الوطنية^(٣٠). وتركز أنشطة هذه الهيئة على منع الاتجار بالأطفال وتحسين حماية الأطفال الضحايا، وكذلك على تنسيق التعاون بين أصحاب المصلحة. وخلال عام ٢٠١٨، أُعدت وثائق داخلية وأدخلت تعديلات على دليل القواعد والمعايير المتصلة بتوفير ما يلزم من حيز ومعدات وموظفين فنيين وتمويل لإنشاء وتشغيل مرفق للرعاية الاجتماعية، أي مأوى تابع للدولة، يطلق عليه "مركز ضحايا الاتجار بالبشر"، على أن يستوعب أيضاً ضحايا العنف الجنسي.

١٠٥ - وخلال الفترة الماضية، اتخذت تدابير خاصة كجزء من عملية الحماية وإعادة الإدماج المصممة خصيصاً لتناسب أعمار واحتياجات الأطفال ضحايا الاتجار، مع مراعاة الآثار البدنية والنفسية والاجتماعية المحددة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال نتيجة سوء المعاملة والاستغلال. وقد نُفّح برنامج مساعدة ودعم إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، الذي تنفذه وزارة العمل والسياسة الاجتماعية وخبراء من مراكز الرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، وُضعت أيضاً مؤشرات لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر. ونُفذ تدريب متخصص للأسر الحاضنة بهدف الارتقاء بقدرات الدولة على تطوير أشكال حماية بديلة وتوفير موارد لرعاية الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم تحديدهم ولكن لم يتم إيواءهم في مركز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر، والأطفال الذين خرجوا من المركز، وكذلك تحسين القدرات للمساعدة في اندماجهم في المجتمع المحلي^(٣١).

١٠٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، نظمت وزارة العمل والسياسة الاجتماعية تدريباً لمدة يومين بشأن وقاية وحماية الأطفال لفائدة الموظفين العاملين في أربع من مؤسسات الحماية الاجتماعية^(٣٢).

١٠٧ - وفي عام ٢٠١٦، أكمل قطاع تكافؤ الفرص في وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دورتين تدريبيتين لفائدة ٦٠ مهنيّاً، بينهم اختصاصيون اجتماعيون في مراكز الرعاية الاجتماعية، واختصاصيون اجتماعيون متطوعون من محيمي فينوبوغ وتابانوفتسه، وكذلك من مركز استقبال ملتسمي اللجوء. وبالإضافة إلى التدريب النظري، أُجري أيضاً تدريب ميداني على التطبيق العملي لمؤشرات تحديد ضحايا الاتجار بالبشر، حيث قام خبراء بزيارة المخيمات وأجروا مناقشات مع اللجان بهدف التعرف على ضحايا الاتجار في أوساط اللاجئين.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالتعاون مع البلدان المجاورة، تشارك جمهورية مقدونيا في تنفيذ العديد من المشاريع الإقليمية الرامية إلى تحسين تبادل البيانات بين الإدارات ذات الصلة، وكذلك في تنفيذ حملات مشتركة هدفها توسيع التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر^(٣٣).

حرية التعبير^(٣٤)

١٠٩ - إن عمل وسائل الإعلام دون عوائق له أهمية كبيرة لأي مجتمع ديمقراطي حر، ليس فقط من حيث انفتاح مؤسسات الدولة وإمكانية الوصول إليها فحسب، ولكن أيضاً من حيث الشعور بالأمان في ممارسة مهنة الصحافة نفسها. وبالنظر إلى مناخ ووضع وسائل الإعلام قبل بلوغ الأزمة السياسية ذروتها في البلد، والعقبات التي كانت مطروحة في السابق أمام الصحفيين وإمكانية ممارسة العمل الصحفي دون عوائق والهجمات على الصحفيين، فإن الحكومة الحالية

عاقدة العزم على القضاء التام على هذه الظروف الاجتماعية السلبية. وفيما يتعلق بالهجمات على الصحفيين التي وقعت في السنوات السابقة، أجرت وزارة الداخلية تحليلاً يهدف إلى تحديد مدى تقدم التحقيقات في هذه الحالات. ورحبت الأوساط الإعلامية بصدور أول حكم بالسجن (٦ أشهر) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ عن محكمة من الدرجة الأولى للمعاقبة على هجوم وقع على طاقم صحفي في شباط/فبراير ٢٠١٧، وذلك كله بهدف إنهاء سياسة الإفلات من العقاب التي سادت في الماضي فيما يتعلق بالهجمات على الصحفيين، ومن أجل ردع الجناة المحتملين مستقبلاً، فضلاً عن إرسال رسالة واضحة مفادها أن النظام والمؤسسات لا يتسامحان مطلقاً بإزاء العنف ضد الصحفيين. وعلاوة على ذلك، وُقعت في نهاية العام الماضي مذكرة تعاون مع رابطة الصحفيين في مقدونيا من أجل التعاون على وضع بروتوكول بشأن التغطية الصحفية للأحداث عالية الخطورة، في حين تم أيضاً ترتيب تواصل دائم بين وزارة الداخلية ورابطة الصحفيين في مقدونيا لضمان تمكين العاملين في وسائل الإعلام من القيام بواجباتهم بطريقة آمنة.

١١٠- ولكفالة تحسين الحماية من الضغوط السياسية ومن التعرض لدعاوى مدنية لا أساس لها بدعوى التشهير، من المتوقع اعتماد تعديلات على قانون المسؤولية المدنية عن التشهير والقذف.

١١١- وتقترح حكومة جمهورية مقدونيا تشريعات تهدف إلى تعزيز حرية التعبير ووسائل الإعلام وتدعم بالكامل التنظيم الذاتي والتعددية في وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، ومن أجل دعم حرية التعبير، أصدرت الحكومة بياناً رسمياً يشجع بشدة على تطبيق نظام التنظيم الذاتي للإعلام والالتزام به، مما يوجه رسالة واضحة مفادها أن الحكومة تحترم تماماً استقلال وسائل الإعلام والكفاءة المهنية للصحفيين.

١١٢- وفي سبيل تهيئة بيئة مواتية لعمل جميع وسائل الإعلام بطريقة مستقلة، ألغت الحكومة، في جلستها المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، جميع الإعلانات الحكومية، إلا في وسائل التواصل الاجتماعي.

١١٣- وهذا القرار يستبعد إمكانية أن تصبح الحكومة الجهة المسيطرة على الإعلانات في وسائل الإعلام، مما يضع حداً لاحتمال تأثيرها على سياسات التحرير في هيئة البث العام الوطنية، فضلاً عن وسائل الإعلام الخاصة.

١١٤- وتعكف الحكومة على إقامة شراكة مع كل من المجتمع الإعلامي والمجتمع المدني من أجل كفالة توفير الظروف المواتية لعمل جميع وسائل الإعلام بموضوعية وحياد. ولهذه الغاية، بدأت عملية تشاورية واسعة النطاق مع المجتمع الإعلامي ومنظمات المجتمع المدني تمشياً مع خطط الإصلاح الحكومية بشأن محتويات التعديلات المزمع إجراؤها على القوانين المتعلقة بخدمات وسائل الإعلام الإذاعية والسمعية - البصرية، وحرية الوصول إلى المعلومات العامة، ووسائل الإعلام، وكذلك بشأن تصميم نموذج لتقديم الدعم المحتمل لوسائل الإعلام المطبوعة بهدف ضمان التعددية في وسائل الإعلام.

١١٥ - وقدّمت الحكومة أيضاً مشروع قانون لتعديل قانون خدمات وسائل الإعلام الإذاعية والسمعية - البصرية، وهو حالياً بانتظار استكمال الإجراءات البرلمانية، كما جرت مناقشة عامة قانون وسائل الإعلام.

١١٦ - ومن المتوقع أن تكفل التعديلات المقترحة إدخالها على هذا القانون توافر خدمة بث عام تتسم بالشفافية وتكون مستقلة وفعالة وخاضعة للمساءلة، فضلاً عن وجود هيئة تنظيمية تتسم بالشفافية وتكون مستقلة وفعالة وخاضعة للمساءلة في مجال خدمات وسائل الإعلام الإذاعية والسمعية - البصرية. ويشتمل مضمون التعديلات المقترحة وجوهرها على الملاحظات التي قدمها الصحفيون والمنظمات الإعلامية، وكذلك التوصيات الرئيسية الصادرة عن خبراء مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحد من التأثير السياسي على وسائل الإعلام، والخدمة العامة، والهيئة التنظيمية لوسائل الإعلام الوطنية.

١١٧ - والطريقة المنقحة لاختيار أعضاء مجلس ومدير وكالة خدمات وسائل الإعلام الإذاعية والسمعية - البصرية، وكذلك مدير خدمة البث العام، تحدد الشرط الأساسي لتعيين الموظفين الفنيين وتضع حداً لمخاطر تضارب المصالح والنفوذ السياسي.

١١٨ - وفيما يتعلق بإذاعة وتلفزيون مقدونيا، سيوضع إطار قانوني متين لضمان استقلال سياسة التحرير وسيوضع نظام مستدام لتمويل مؤسسة البث العام من الميزانية الوطنية.

١١٩ - وتم تنظيم التعددية السياسية ومنع خطاب الكراهية في وسائل الإعلام بإحداث وظيفة جديدة لمجلس الوكالة، الذي يمكنه الآن أن يفرض، بصورة نزيهة وغير انتقائية، عقوبات بحق كل من ينتهك قوانين وسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع حد لإمكانية أن تكون الحكومة هي الجهة المسيطرة على الإعلان في وسائل الإعلام، مما يقلل من احتمال تأثيرها على سياسات التحرير في وسائل الإعلام الخاصة. كما يضمن اعتماد هذا القانون الجديد إدماج الملاحظات المتعلقة بوسائل الإعلام الواردة في تقرير بريبي (الاتحاد الأوروبي) على نحو يحجر وسائل الإعلام من أي شكل من أشكال الضغط السياسي عن طريق إبعادها تماماً عن السياسات والتأثيرات الحزبية، ويضمن في الوقت نفسه أيضاً أن تكون خدمة البث العامة محايدة ومستقلة عن التأثيرات والإيديولوجيات السياسية والتجارية وغيرها.

١٢٠ - والملاحظات الواردة في التقرير المرحلي الصادر عن المفوضية الأوروبية والتي تهدف إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، قد أُدرجت أيضاً في مشروع القانون الجديد، بمعنى أن الشروط الأساسية لضمان استقلال الهيئة التنظيمية لوسائل الإعلام قد وضعت موضع التنفيذ وأُتيح للجمهور الوصول إلى تغطية إعلامية موضوعية من قبل خدمة البث العام. وعلاوة على ذلك، يكفل القانون الجديد استقلال سياسة التحرير الخاصة بإذاعة وتلفزيون مقدونيا.

١٢١ - كما أُدمجت في مشروع القانون هذا الملاحظات الواردة في التقرير المتعلق بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، الذي أعدته بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمعنى أنه يُشترط أن تتوافر لدى أعضاء مجلس وكالة خدمات الإعلام الإذاعي والسمعي - البصري ومديرها خبرة مهنية سابقة في مجال

وسائل الإعلام. وقد مُنح مجلس الوكالة صلاحيات فرض عقوبات جنحية على الانتهاكات المرتكبة، وذلك بهدف زيادة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام والوكالة.

١٢٢- ومنذ تولي الحكومة الحالية مهامها، أصبح لزاماً على جميع مؤسسات السلطة التنفيذية في جمهورية مقدونيا توخي الشفافية والمساءلة، وكفالة أن يتمتع الصحفيون ووسائل الإعلام بيئة آمنة ومأمونة للقيام بواجباتهم والتزاماتهم. واتخذت الحكومة عدة تدابير تهدف إلى تيسير وصول وسائل الإعلام والصحفيين إلى المعلومات^(٣٥).

١٢٣- ونظمت الحكومة أيضاً مناقشة عامة بشأن الحاجة المحتملة إلى إدخال تعديلات على قانون حرية الوصول إلى المعلومات العامة. وما أن قُدمت المقترحات حتى أنشئت مجموعة عمل للتداول بشأن مشروع لتعديل هذا القانون، وتألفت المجموعة من ممثلين لجميع الجهات المعنية، بمن فيهم ممثلو الاتحادات الإعلامية والمجتمع المدني.

١٢٤- ودعماً لحرية التعبير، أصدرت الحكومة في جلستها السادسة والعشرين بياناً رسمياً أعربت فيه عن إرادتها السياسية القوية، وعن دعمها ودعم جميع مؤسساتها لاستمرار تطبيق مدونة قواعد الأخلاقيات في مجال التغطية الإعلامية، كما شجعت بقوة على تطبيق نظام التنظيم الذاتي للإعلام والالتزام به. وتمشياً مع الالتزامات والمبادئ التي تستند إليها في جميع أعمالها وعملياتها، وإدراكاً منها على وجه الخصوص لأهمية حرية التعبير، سمحت حكومة جمهورية مقدونيا لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بالمسائل المتعلقة بوسائل الإعلام أن تتولى توضيح وتصميم آليات عملية يتم إنشاؤها للتصدي لحالات انتهاك مدونة الأخلاقيات المذكورة أعلاه.

خطاب الكراهية^(٣٦)

١٢٥- دخلت التعديلات على القانون الجنائي (المادتان ٣١٩ و ٣٩٤) حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٤، مما وسع نطاق أسس حظر خطاب الكراهية ونشر مواد عبر الإنترنت تشجع أو تحض على الكراهية أو التمييز أو العنف ضد أي فرد أو مجموعة والمعاقبة على ذلك. وقد ظهر خطاب الكراهية بشكل واضح على شبكات التواصل الاجتماعي.

١٢٦- وبناء على البلاغات التي تقدم بشأن وقوع جرائم جنائية تشتمل على عناصر يُعاقب عليها بموجب المادة ٣٩٤-د من القانون الجنائي، وتتمثل حسب تعريفها في "نشر مواد عن طريق نظام حاسوبي تنطوي على العنصرية وكره الأجناب"، يقوم القطاع المعني بالجريمة الإلكترونية في وزارة الداخلية باتخاذ تدابير وأنشطة تهدف إلى الحصول على الأدلة ذات الصلة اللازمة لمباشرة الإجراءات الجنائية وتحديد هوية الجناة، ومن ثم تقديم التقارير ذات الصلة إلى مكاتب المدعي العام المختصة. وعلى مدى العامين الماضيين، زاد عدد البلاغات، وخاصة تلك المتعلقة بخطاب الكراهية، التي عاجلها هذا القطاع، مع إتاحة الفرصة للمواطنين للإبلاغ عن مثل هذه الجرائم من خلال التطبيق الشبكي "Red Button" (بدأ العمل به عام ٢٠١٥) أو عبر عنوان البريد الإلكتروني الرسمي (cybercrime@moi.gov.mk) أو شخصياً في مكاتب القطاع.

١٢٧- وتمشياً مع القانون المتعلق بخدمات وسائل الإعلام الإذاعية والسمعية - البصرية (المادة ٤٨ - الحظر الخاص المفروض على بث محتوى يؤدي، في جملة أمور، إلى التحريض على التمييز أو التعصب أو الكراهية على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسية أو يؤدي إلى

تفشيها)، فإن وكالة خدمات وسائل الإعلام الإذاعية والسمعية - البصرية غير محولة فرض عقوبات أو جزاءات. وتدين الوكالة علناً مثل هذه الأحداث وتدعو إلى تدخل لجنة الحماية من التمييز (المختصة بتنفيذ قانون منع التمييز والحماية منه) ومكتب المدعي العام (القانون الجنائي) للتصدي لمثل هذه الحالات.

١٢٨ - ومنذ بدء نفاذ قانون خدمات وسائل الإعلام الإذاعية والسمعية - البصرية (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، أثبتت الوكالة في عدة مناسبات استخدام الخطاب التمييزي في برامج بثها مختلف وسائل الإعلام، وأطلعت الجمهور على تقاريرها الخطية عن البرامج التي راقبتها وأبلغت هيئات البث خطياً بالانتهاكات التي ثبت وقوعها. كما نشرت الوكالة النتائج التي توصلت إليها بعد عمليات المراقبة هذه في تقارير سنوية عن عملها تقدمها بصورة منتظمة إلى برلمان جمهورية مقدونيا.

١٢٩ - وطوال هذه الفترة، اضطلعت الوكالة بأنشطة تثقيفية، وأصدرت تعليقات عامة، وعقدت اجتماعات عامة بشأن مبادئ ومعايير التغطية الإعلامية وتجنب خطاب الكراهية، فضلاً عن تنظيم مناقشات وحلقات عمل واجتماعات عمل مع هيئات البث، وتنظيم دورات تدريبية لموظفي الوكالة. وكانت الهيئة التنظيمية تتفاعل أيضاً من خلال نشرات صحفية. وبالنظر إلى أن حماية حقوق الإنسان مسألة واسعة النطاق، فإن الهيئة التنظيمية تعالج هذه المسألة أيضاً من خلال الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز محو الأمية الإعلامية في البلد، واتخاذ مختلف التدابير لتعميم الحق في طلب تصحيح مواد سبق نشرها عبر وسائل الإعلام والحق في الرد عليها، وعن طريق تنفيذ أنشطة في إطار البرنامج المتعلق بإتاحة وصول الأشخاص ذوي الإعاقات الحسية إلى وسائل الإعلام.

التعليم^(٣٧)

١٣٠ - كجزء من برنامج عمل الحكومة الممتد لأربع سنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠) والخطط السنوية لوزارة التعليم والعلوم وبرامج عملها، تمت برجة أهداف وأنشطة لتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

- استراتيجية التعليم المتكامل؛
- الاستراتيجية الوطنية للروما للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠؛
- استراتيجية التعليم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥.

١٣١ - وفي سياق الأهداف المبينة في هذه البرامج، يجري سنوياً تنفيذ أنشطة لتوسيع شبكة المرافق الخاصة بالأطفال، مثل رياض الأطفال/مراكز تنمية الطفولة المبكرة، من أجل توفير فرص متساوية لجميع الأطفال في الوصول إلى هذه المؤسسات.

١٣٢ - والاستثمار في تحسين نوعية التعليم عملية مستمرة لا تشمل التدخلات المتعلقة بالهياكل الأساسية فحسب، بل أيضاً التدخلات المتعلقة بالمناهج والبرامج، والمواد التعليمية، وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري، أي توفير التدريب المستمر والتطوير المهني للمعلمين والموظفين الفنيين.

١٣٣- ويُضطلع حالياً بأنشطة لتجديد وإعادة تأهيل مباني المدارس الخاصة بمرحلي التعليم الابتدائي والثانوي في جميع أنحاء جمهورية مقدونيا، فضلاً عن الاستثمار في تشييد مرافق مدرسية وصالات رياضية جديدة^(٣٨).

١٣٤- ووفقاً لمفهوم ومنهج التعليم الابتدائي المكوّن من تسعة صفوف، يقدم التعليم بأربع لغات (المقدونية والألبانية والتركية والصربية)؛ أما المجتمعات المحلية التي لا يقدم لها التعليم بلغتها الأم، فيتم تدريس لغاتها في دورة اختيارية تشمل لغة وثقافة البوشناق والفلاش والروما، على التوالي. وتُدْرَس هذه الدورات الاختيارية من الصف الثالث إلى الصف التاسع في حصة واحدة أو حصتين في الأسبوع. وقد أعد مكتب تطوير التعليم المناهج الدراسية لهذه الدورات الاختيارية؛ وأعدت أيضاً الكتب الدراسية للصفوف من الثالث إلى التاسع بالنسبة للدورات الاختيارية الخاصة بلغة وثقافة البوشناق والفلاش؛ وتتوافر الكتب الدراسية للدورة الاختيارية المتعلقة بلغة وثقافة الروما للصفوف الثالث والرابع والخامس؛ وفيما يخص الصفوف المتبقية، طرحت مؤسسة التعليم الحكومية ذات الصلة منافسة عامة. وبعد اثنتي عشرة سنة من التدريس التجريبي باللغة البوسنية، أصبحت البوسنية لغة تعليم رسمية في الفصول العادية ابتداءً من الصف الأول في ثلاث مدارس ابتدائية اعتباراً من هذا العام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩)، وسيطبق ذلك اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ في مدارس أخرى وحيثما يوجد اهتمام بذلك وتُستوفي الشروط المنصوص عليها في قانون التعليم الابتدائي.

١٣٥- ومن أجل ضمان تحسين فرص الوصول إلى التعليم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالروما للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، عرضت وزارة التعليم والعلوم ومديرية تعزيز وتطوير التعليم بلغات الجماعات الإثنية تنفيذ التدابير التالية في كل سنة دراسية:

- تعيين وسطاء للتعليم من الروما في بلديات مختارة؛
- تقديم منح دراسية للتلاميذ الروما؛
- تعيين معلمين وموجهين للتلاميذ الروما؛
- تقديم منح دراسية للطلبة الجامعيين من الروما.

١٣٦- وتشمل الأولويات التي يجب تنفيذها في المستقبل اعتباراً من السنة الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠ تعزيز معايير الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي من خلال اتخاذ التدابير المناسبة لإتاحة الوصول إلى التعليم للأطفال غير المنتهقين بالمدارس (التلاميذ الأكبر سناً الذين تجاوزوا السن المحددة للصف الدراسي الذي ينبغي أن يكونوا ملتحقين به، والتلاميذ القادمين من مجتمعات مهمشة، والتلاميذ الروما)، والحد من التسرب المدرسي، وتوفير الدورة الدراسية الاختيارية بلغة وثقافة الروما.

١٣٧- ووفقاً للبيانات المقدمة من مديرية تعزيز وتطوير التعليم بلغات الجماعات الإثنية، فإن عدد أطفال الروما المنتهقين بالتعليم الابتدائي يزداد تدريجياً بشكل إيجابي، ليس فقط من حيث معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي فحسب، بل أيضاً من حيث عدد أطفال الروما الذين يكملون بنجاح هذا المستوى التعليمي. وفي العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ عددهم في التعليم الابتدائي من الصف الأول إلى الصف التاسع ٣٦٢ ٩ تلميذاً (منهم ٥٥٩ ٤ تلميذة من

الروما). وفي العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، ارتفع العدد إلى ٦٧٩ ٩ تلميذاً (منهم ٦٦٨ ٤ تلميذة من الروما).

١٣٨- وفي العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، التحق بمرحلة التعليم الثانوي، من الصف الأول إلى الصف الرابع، ٢٠٤١ تلميذاً عرفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى الروما (منهم ٨٩٤ تلميذة من الروما). وفي السنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨، التحق بمرحلة التعليم الثانوي، من الصف الأول إلى الصف الرابع، ١٥٦٠ تلميذاً عرفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى طائفة الروما (منهم ٧٠٦ تلميذات من الروما).

١٣٩- ومن أجل الحد من التسرب المدرسي بين فتيات الروما، أُطلقت مبادرة مشتركة بين وزارة العمل والسياسة الاجتماعية ووزارة التعليم والعلوم ووزارة العدل، من أجل زيادة توعية فتيات الروما في مجال الزواج المبكر، فضلاً عن تدريب المعلمين والموظفين الفنيين في المدارس من أجل الكشف المبكر عن مؤشرات احتمال ترك الدراسة. وخطط أيضاً لاتخاذ مجموعة تدابير قانونية لوضع بروتوكولات للحماية من هذه الظاهرة والتصدي لها.

١٤٠- واعتمدت تعديلات على القوانين المتعلقة بالتعليم الابتدائي والثانوي من أجل تعزيز ودعم الأنشطة التي تسهم في تطوير وتدعيم التعددية الثقافية والاندماج والتسامح بين الإثنيات في مجال التعليم؛ وبالنظر إلى ما تقدم، وعن طريق اعتماد برامج مبتكرة في هذه المرحلة من العملية التعليمية، بإمكان جميع المدارس أن تطلب الحصول على تمويل من وزارة التعليم والعلوم لتنفيذ هذه الأنشطة بمبلغ يصل إلى ٣٠٠٠٠٠ دينار مقدوني.

١٤١- ومن الناحية النوعية، يُتوقع من هذه البرامج أن تؤدي الأنشطة المقررة إلى حدوث تفاعل بين مجموعات مشاركين مختلطة إثنياً/لغوياً، ومن ثم تشكيل مجموعات مشاركين متوازنة من حيث الأصل الإثني ونوع الجنس والعمر. وفي هذا الصدد، ترصد وزارة التعليم والعلوم مبالغ مالية في ميزانيتها منذ عام ٢٠١٧ لدعم المدارس في تنفيذ هذه الأنشطة التي تعزز الاندماج والتسامح بين الإثنيات وما إلى ذلك. واستفادت من هذه الفرصة ١١٥ مدرسة ابتدائية و٢٨ مدرسة ثانوية خلال السنتين الماضيتين (٢٠١٧ و٢٠١٨).

توصيات أخرى

١٤٢- ٨٩: الرعاية الصحية الأولية في جمهورية مقدونيا مجانية لجميع المشمولين بالتأمين الصحي ويتم الحصول عليها من طبيب يختاره الشخص المعني بنفسه، وعن طريق أفرقة الطب الوقائي في المراكز الصحية، وخدمة الإسعاف، وخدمة الاتصال الهاتفي لطلب الرعاية الطبية في المنزل، وخدمة الممرضات الزائرات، والأطباء في المناطق الريفية. وبالنسبة للأشخاص الذين ليس لديهم تأمين صحي، تتكفل وزارة الصحة بمساهمات الرعاية الصحية في إطار برنامج سنوي خاص. وبالتالي، يمكن للأشخاص الذين ليس لديهم تأمين صحي الحصول على الرعاية الصحية دون انقطاع على جميع المستويات.

١٤٣- وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم الخدمات الصحية للأطفال في إطار العديد من البرامج السنوية:

- برنامج الرعاية الصحية الفعالة للأمهات والأطفال (أنشطة تحسين نوعية الخدمات الصحية للأمهات والأطفال تعزيز المساواة في الحصول عليها، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة من النساء، وكذلك أنشطة الكشف المبكر عن الأمراض لدى المواليد الجدد)؛
- برنامج تحصين الأطفال^(٣٩)؛
- برنامج التمويل المشترك لتوفير العلاج الطبي للمواطنين المصابين بأمراض معينة، والرعاية الصحية للأمهات والرضع^(٤٠)؛
- برنامج الفحص الطبي السنوي للتلاميذ وطلاب الجامعة^(٤١).

١٤٤ - ١٠٤: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعتمدت نظام لتعديل نظام القيم الحدية لمستويات المواد الملوثة للهواء المحيط وعتبات الإنذار، والآجال المحددة لبلوغ القيم الحدية، والهامش المسموح به للقيم الحدية، والقيم المستهدفة، والأهداف على المدى الطويل. ويحدد النظام عتبات الإنذار ويقدم معلومات عن الجسيمات العالقة في الهواء التي يبلغ حجمها ١٠ ميكرومتر، كي تستجيب المؤسسات المختصة استجابةً سريعة وفعالة عندما تتجاوز تركيزات الجسيمات العتبات المحددة.

١٤٥ - وفي عام ٢٠١٧، استمر تنفيذ قانون مراقبة انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة نتيجة استخدام البنزين.

١٤٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة الخطة الوطنية لخفض الانبعاثات من المرافق الكبيرة في قطاع الطاقة العاملة بالاحتراق، بالصيغة المنقحة وفقاً لتعليقات جماعة الطاقة.

١٤٧ - ويستمر بانتظام تنفيذ الخطة الوطنية لحماية الهواء المحيط. واعتمدت مدينة سكوبيه خططاً بشأن نوعية الهواء وخطط عمل قصيرة الأجل للتجمعات السكانية في منطقة العاصمة سكوبيه وبلدية تيتوفو، بينما اعتمدت بلدية فيليس خطة بشأن نوعية الهواء المحيط في إقليمها.

١٤٨ - وتواصل وزارة البيئة والتخطيط العمراني صيانة نظام الدولة لرصد نوعية الهواء المحيط، وقامت بشراء محطة رصد متنقلة ومركبة لصيانة النظام.

١٤٩ - وتقدم وزارة البيئة والتخطيط العمراني تقارير مستمرة عن حالة نوعية الهواء على الموقع الشبكي <http://air.moepp.gov.mk>.

١٥٠ - وفيما يتعلق بالحماية من التلوث الصناعي، أُعد مشروع قانون بشأن الانبعاثات الصناعية.

ثالثاً - أولويات جمهورية مقدونيا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- تنفيذ إصلاحات نظام العدالة؛
- إصلاحات الأجهزة الأمنية؛
- محاربة الفساد؛

- تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛
- تعزيز حقوق الفئات الضعيفة؛
- الاستمرار في مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- دعم استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

Notes

- 1 IMHRB - Inter-Ministerial Human Rights Body.
- 2 The Republic of Macedonia acquired the status of a country candidate for EU membership in 2005.
- 3 Recommendations 1, 2, 3, 4, 5.
- 4 They entered into force for the Republic of Macedonia on 1 March 2017.
- 5 Recommendations 10,11,12,13,14.
- 6 Recommendations 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70.
- 7 Automated Court Case Management Information System.
- 8 Recommendations 6, 48, 49, 50, 51.
- 9 The Project started to be implemented in September 2018.
- 10 Currently, there are activities for the assessment of this Programme at the Idrizovo Prison to examine whether the Programme, as conceptualized, produces the expected results.
- 11 Recommendations 8, 9, 24, 35, 37.
- 12 These institutions are to be established for the purpose of more efficient implementation of the Law.
- 13 Recommendations 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 87, 90.
- 14 These bodies are composed of representatives of the relevant institutions and municipalities at the local level.
- 15 Promoting good governance and Roma empowerment at the local level, funded by the Council of Europe and the EC.
- 16 The RHM contribute to facilitating the access to health care services, building the trust in the doctor-patient relationship and establishing habits of care for one's health and the health of others among the Roma population.
- 17 The general goal of the Programme is continuous improvement of the health of children and women in reproductive period for the purpose of reducing infant and maternal mortality, with a special focus on the vulnerable groups of the population and by applying the principle of equal accessibility for all that need the service.
- 18 Recommendations 102, 103.
- 19 Recommendations 15, 16, 17, 20, 21, 22, 23, 36.
- 20 The coordinators and deputy coordinators are responsible for mainstreaming the gender perspective at their respective ministry and for implementing the Gender Equality Strategy and all other strategic documents in the area of gender equality for which they develop operational plans and are obliged to submit an annual report to the MLSP on the activities undertaken.
- 21 Recommendations 87, 88, 100, 101.
- 22 The team is to be composed of the school pedagogue, i.e. the school psychologist, the teacher of the pupil, the parent or guardian of the pupil, a special educator if there is one at the school and, if need be, the doctor of the pupil. In order to create better conditions and ensuring access for all children, especially children with disabilities and including them in school institutions, a process has started recently to employ professionals in order to put together the required professional teams (pedagogues, psychologists, special educators, speech therapists and social workers).
- 23 This rulebook clearly specifies the number of pupils with special educational needs in the classes for children with special educational needs depending on the specific need and the number of pupils with special needs in regular classes at primary schools.
- 24 Recommendations 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46.
- 25 Recommendations 52, 53, 54, 55, 56, 57.
- 26 Convention on Preventing and Combating Violence against Women and Domestic Violence.
- 27 In November and December 2017, four two-day Inter-ministerial Team Trainings (IMT) were conducted on procedures to be followed in protecting children against abuse and neglect in 4 cities across the country, while training on this matter has been planned to be conducted in additional 4 cities in the period ahead. In addition, a positive parenting campaign has been launched aimed at strengthening parental capacities for raising children.
- 28 Recommendations 58, 59, 60.
- 29 The goal of the HF is to support Southeast Europe and Turkey in aligning with European standards, as well as with the EU *acquis* as part of the accession process.

- 30 The Subgroup is chaired by a representative of the National Referral Mechanism at the MLSP and is composed of representatives of the Unit for Combating Human Trafficking and Illegal Migration and the Sector for Border Affairs and Migration at the Ministry of the Interior, the US Embassy in Skopje, the ICMPD, the OSCE, the GIZ, UNICEF, IOM, Open Gate – La Strada Macedonia NGO, For a Happy Childhood NGO, Equal Access Citizen Initiative for Equal Opportunities NGO, as well as the Deputy Ombudsman who takes part as non-member/observer.
- 31 The training was conducted in cooperation with the Public Social Work Institute and the civil society organization For a Happy Childhood, as well as with the support of the local office of the German Society for International Cooperation (GIZ). 9 caregivers from foster families from Skopje and Veles received training under these courses.
- 32 11 Oktomvri Children's Home in Skopje, the Ranka Milanovic Institute for the Care, Raising, and Education of Children and Youth in Skopje, the 25 May Public Institution for the Care for Children with Educational and Social Problems in Skopje and the SOS Children's Village.
- 33 Protocols for Cooperation in Combating Human Trafficking were signed with Montenegro and the Republic of Kosovo. Macedonia hosted the Conference of National Coordinators for Combating Trafficking in Human Beings of the Southeast European Countries.
- 34 Recommendations 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86.
- 35 In June 2017, the process of information declassification was launched, whereby the cabinet ministers were given an obligation to declassify all information related to expenses incurred for official travel and representation by the Ministries themselves. Information adopted by the Government of the Republic of Macedonia of public interest, which relate to contracts for awarding government assistance concluded between the Government and foreign companies/investors has also been declassified. Furthermore, in September 2017, the Government of the Republic of Macedonia adopted a Decision amending the Decision Determining Fees to Compensate for Material Expenses Incurred by Information Holders for Reasons of Releasing Information. Under this Decision, applicants seeking to be provided with information of public interest may be given the information requested in an electronic format free of any charge. In addition, with a view to the media being provided free access to sources of information of special importance for investigative journalism, they have been allowed to use the services of the Central Registry and the Real Estate Cadastre Agency free of any charge as well. Moreover, the Commission for the Protection of the Right to Free Access to Public Information (KOMSPI) started regularly updating the Register of Holders of Information of Public Character. Finally, in the interest of facilitating access to information about Government activities, a Communications Sector has been established, whereas press briefings are also held by the Government Spokesperson on a weekly basis where journalists and media representatives are informed about the decisions adopted at each government session.
- 36 Recommendations 18, 19.
- 37 Recommendations 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98.
- 38 In the last 11 years, more than 300 school buildings were reconstructed, while 5 new school buildings and 35 gyms were built as well.
- 39 Vaccines are provided according to the immunization calendar for all children in the Republic of Macedonia, with particular emphasis on achieving as much coverage as possible in the hard-to-reach populations in the rural areas, among the Roma population, and among people who frequently change their place of residence and stay (mobile groups).
- 40 Provision is made to cover the cost of health services for pregnant women related to pregnancy, as well as for basic health services for mothers and infants up to 1 year of age: intrapartum protection of women who have just given birth (inoperative and operative delivery), specialist medical examination of infants, orthopaedic medical examination by echocardiogram of infants, and treatment of infants up to one year in hospital conditions.
- 41 Activities for early detection of health-related, as well as the psychosocial, developmental, and behavioural risks in schoolchildren and youth, yearly medical check-up, and preventive dental care for pupils.